بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الكريم

أيتها الموريتـانيات؛

أيها الموريتـانيون؛

مواطـني الأعزاء؛

أخــواتي، إخوتي؛

تشكّل الانتخابات الرئاسية المقبلة استحقاقاً دستوريا بارزا، ومحطةً هامة على مسار توطيد نظامنا الديمقراطي، وفرصةً ثمينة لا لتقديم وتقييم حصيلة ما تمّ إنجازه في السنوات الخمس الماضية فحسب، وإنما لمراجعة الخطط وتحيين وإعداد البرامج كذلك، بغية الدفع ببلادنا نحو مزيد من التقدّم والنماء.
ونظرا لما تم رسميا من دعوة هيئة الناخبين لهذه الاستحقاقات المقرر شوطُها الأول يوم 29 يونيو المقبل، واستشعارا لخصوصية الظرف، وتقديرا للمسؤولية، فقد ارتأيتُ أن أتوجه إليكم، مواطني الأعزاء، بهذه الرسالة المباشرة؛ وذلك لأطلعكم على قراري التقدُّمَ لنيل ثقتكم لمأموريةٍ جديدة، تلبيةً لنداء الواجب، وحرصاً على مواصلة خدمتكم، وخدمة بلدنا الغالي عبر تحصين ما تحقّق من مكاسب مهمة، وفتحِ ورشات جديدة، وإطلاق إصلاحات ومشاريـعَ بنيوية، بحجم طموحاتنا جميعا، تدعم ديناميكية الجهد الإنمائي الوطني ليكون أسرع وتيرةً، وأعمق أثرا، وأكثر شمولاً واستدامة.

وإنني في ذلك لمستعينٌ ومتّكلٌ على الله سبحانه وتعالى أولاً، ثم على ثقتي القوية بإدراككم للمقاصد السامية لمشروعنا الرامي إلى تحوُّلٍ آمن يمكّن من العبور ببلادنا إلى آفاق أرحب من التقدم والازدهار اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وأودُّ من خلال هذه الرسالة أن أستحضر معكم بعض ما تم تحقيقه، بكم ولكم، من إنجازات كبيرة في السنوات الماضية وأن أتقاسم معكم، في ذات الوقت، الخطوط العريضة للرؤى التي ستؤطر برنامجَنا الانتخابي للمأمورية المقبلة؛ على أن نقدّم لكم في الأسابيع القادمة حصيلةً شاملة لما تم إنجازه في المرحلة الماضية وبرنامجا تفصيليا للإصلاحات والورشات التي نعتزم إطلاقها بإذن الله.

مواطني الأعزاء؛
بعد خمس سنوات من نيلي ثقتَكم الغالية والمقدّرة، يمكنني أن أؤكد لكم اليومَ بثقةٍ وراحة ضمير، أنني عملتُ، ومنذ اليوم الأول، بكل قوة وصدق، ودون كلل، على التنفيذ الأمين لمقتضيات العقد الانتخابي الذي على أساسه انتخبتُموني رئيسا للجمهورية.
فبالرغم من الظروف الصعبة التي عرفها العالم، تمكنّا معا، خلال هذه الفترة، بفضل الله وبجهودكم جميعا، من تحقيق إنجازاتٍ هامة تخدم حاضر البلد ومستقبله.
هذه الإنجازات راعينا في تحقيقها الابتعاد عن الشخصنة، والارتجالية والشعْبوية، والاستغلال السياسي الضيق، مُؤْثرين الاعتماد على النهج التشاركي في اتخاذ القرارات الكبرى، وعلى العمل المؤسسي الرصين، الذي يعالج المشاكل من جذورها وينظر للصورة بكل أبعادها.

لا شك أن إكراهات الواقع وما قد يكون حصل، هنا أو هناك، من خطإٍ في التقدير، أو قصورٍ في التخطيط والتنفيذ، قد أعاق أحيانا، وأبطأ أحيانا أخرى، تنفيذ بعض المشاريع والبرامج. لكني أؤكد لكم أنه ما من خطإٍ أو تقصير حصل في المرحلة الماضية إلا وقد استخلصنا منه الدروس والعبر المفيدة، وسيشكل لنا دافعا ومحفّزا إضافيا للإسراع في تصحيح المسار.

مواطني الأعزاء؛
إن هدفنا الأسمى كان دائما وسيظل ترسيخَ الوحدة الوطنية، ودعمَ عوامل الانسجام الاجتماعي، وتقويةَ وشائج الأخوة والقُربى بين مكونات شعبنا.
فوحدتنا الوطنية هي أساس استقرارنا، وخطُّنا الدفاعي الأول، وحصننا المنيع في وجه كل التحديات.
وما من إصلاحٍ اعتمدناه، أو مشروعٍ أو برنامجٍ نفّذناه، إلا وهو يخدم، بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا الهدف السامي.
فنحن ندرك بجلاءٍ أنما تشهده مناطق كثيرة في العالم من عدم استقرارٍ سياسي واجتماعي، وأحيانا أمني، مردُّه في المقام الأول إلى تصدُّع عواملِ الانسجام بين مكوّنات الشعب الواحد، وسيادة منطق التخوين والإقصاء على منطق الحوار والتشاور، وما ينشأ عن ذلك، غالبا، في المحصلة النهائية، من انفراطِ العقد الاجتماعي الذي هو أساس التعايش المشترك.

ولذا حرصتُ فور انتخابي، على ألاّ تتحول الأزمة السياسية والمؤسسية التي كانت تعيشها بلادُنا إلى أزمةٍ متجذرة ومتعددة الأبعاد ذات مآلاتٍ مجهولة، فبادرت إلى الاتصال بكل شركاء

الوطن، دون استثناء، داعيا إياهم إلى اعتماد أسلوب جديد، قوامُه التهدئةُ السياسية، والحوارُ والتواصلُ في كل ما يخدم القضايا الكبرى للوطن.

ولقد نجحنا بعون من الله ثم بفضل جهود مختلف الشركاء، في نقل العلاقة بين مكونات المشهد السياسي الوطني من القطيعة والتنافر والتخوين إلى التهدئة والحوار والتفاهم.
فغدا الاختلاف هادئاً، وأضحى التنوع ثراءً، والتباين متفهَّماً في نطاقه؛ وانحصر الخلافُ السياسي في إطاره الصحيح: اختلاف مشاريع، وتباين آراء، وليس حرباً مفتوحة أو مضمارَ إساءةٍ وتجاوزٍ لا سقف له ولا خطوطَ حمراء. وباختصارٍ، أثبتنا أنه بإمكاننا أن نتنافس باحترامٍ فنخدم البلد جميعُنا بدل أن نتصارع فنضر به كلنا.

مواطني الأعزاء؛
إن حرصَنا على أن يسود منطقُ التشاور والاحترام والتقدير لم يقتصر على النخبة السياسية فحسب، بل أردنا له أن يكون كذلك ناظما للعلاقات بين مختلف مكونات شعبنا وكافة مواطنينا. وفي هذا الإطار، **تتذكرون جميعا خطاب وادان وإعلان جول اللذيْن خرجا من مشكاةٍ واحدة كنهُها هو السعي إلى تعزيز ما يجمع، وإلى الوقوف في وجه كلما يضرّ باللُّحمة والانسجام المجتمعييْن.**

وعلى أساس هذه القاعدة، وقفنا ضد كل ما يفرق، من المسلكيات التي تخلّ بانسجام التعايش المشترك، ومن رواسب الظلم في موروثنا التاريخي، ومن الصور النمطية الزائفة التي تجافي الفطرة السليمة، وتناقض مقتضيات الشرع والقانون، وتضرُّ بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي.
كما وقفنا في وجه منطق الخطابات القبلية، والشرائحية، والفئوية، لمنافاتها مفهوم ومتطلبات الدولة الوطنية الحديثة.

غير أننا كنا مدركين جيدا، ومنذ الوهلة الأولى، أن كل هذه الجهود لن يكون أثرها على الوحدة الوطنية، وعلى التنمية الشاملة، عميقا ومستداما، إلا بقدر ما يواكبها ويؤازرها من عملٍ موازٍ على صعيد مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء، وعلى صعيد الاهتمام بظروف مواطنينا الكادحين الشرفاء من ذوي الدخل المحدود.
فعلاوةً على كون ذلك يمثل واجبا وطنيا ودينيا، فهو بالنسبة لنا قناعةٌ بالفطرة، وتوجهٌ سياسي صادق، إيمانًا بضرورة تعزيز الوحدة والاستقرار، وتقوية الشعور بالانتماء إلى وطنٍ عطوف، يهتم بكل أبنائه.

فبالنسبة لنا، لا معنى لاستراتيجيةٍ تنموية لا تهتم ولا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة مساعدة الفئات الهشة اقتصاديا، بنحوٍ يعزز قدرتَها على الصمود في وجه ضغوطات الحياة اليومية، ريثما يحين جني ثمار الإصلاحات البنيوية الكبرى، الهادفة إلى تحقيق تنميةٍ أشمل، تَسَع كلَّ المواطنين.

وانطلاقا من هذه القناعة، عملنا خلال السنوات الخمس الماضية، وبمتابعةٍ مباشرة، على دمج هذه الفئات، اقتصاديا واجتماعيا؛ وعلى تحسين ظروفها المعيشية، وتعزيز نفاذها إلى الخدمات الأساسية. ولهذا الغرض، أنشأنا المندوبيةَ العامة للتضامن ومكافحة الإقصاء "تآزر" والصندوق الوطني للتأمين الصحي التضامني "اكناس"، وأطلقنا عدةَ برامج أخرى لمصلحة هذه الفئات. وقد تعزّزت تلك الجهود بما تم إنجازه على المستوى الوطني من حصيلة معتبرة في مجال دعم النفاذ إلى خدمات الماء والكهرباء، والصحة، والتعليم، وفك العزلة.

وإنه لممّا يُثلج الصدرَ، ويُشعر بتأدية بعضِ الواجب، كوْنُ عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية للتآزر وحدها تجاوز عتبة 1.5 مليون مواطن، وهو رقمٌ يقارب ثلث سكان البلاد. **وإنَّ جهدَنا على هذا الصعيد سيتواصل ويتعزز بإذن الله. فنحن عازمون على أن تكتنف شجرةُ الوطن، بظلها الوارف، كلَّ مواطنينا،** وخصوصا ذوي الدخل المحدود، والمتقاعدين، وذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة، فيجنون جميعاً، هم وأسرهم، علاوة على ما تحقق لهم من مكتسبات بالغة الأهمية، ثمارَها الطيبة، تعليماً وصحةً وسكناً وعيشا كريما.

مواطني الأعزاء؛
إن من أوسع الأبواب لبلوغ هدفنا السامي في مجال مكافحة الهشاشة والفقر، الاستثمار في العنصر البشري خاصةً عبر التعليم.
وسعيا، في هذا الإطار، إلى تقوية وحدتنا الوطنية، وإحراز إجماع دائم حول المشروع المجتمعي الذي نقترحه، ومدنا بأنسب الآليات لتحضير مستقبلنا المشترك، جعلتُ من المدرسة الجمهورية أولويةً مطلقة.
ذلك أنّها تغرس في نفوس الناشئة قيمَ المواطنة والمدنية، وتعزّز أهمية الوحدة الوطنية؛ كما تهيئ الأجيالَ الجديدة للاندماج السلس والفعّال في الحياة الاجتماعية والمهنية، وتُعدّها لبناء غدٍ أكثر إشراقا.

وإنفاذا لما وعدتُ به في برنامجي للمأمورية الأولي بهذا الخصوص، اتخذتُ قرارا، قبل سنتيْن من الآن، بأن يكون التعليم الأساسي تعليما عموميا موحّدا، يدرس فيه كلُّ أطفالنا في ظروف متماثلة.

وبفضل دعمكم ومواكبتكم لهذا القرار، ها نحن اليوم – بحمد الله - لدينا ما يربو على 250 ألف من أطفالنا، في السنتيْن الأولى والثانية، يدرسون نفسَ البرنامج وفي نفس الظروف.
وسنصل بعد أربع سنواتٍ من الآن، بحول الله، إلى تعميم المدرسة الجمهورية العمومية في المرحلة الأساسية.

لم يكن تنفيذُ هذا الإصلاح بالأمر الهين إطلاقاً. فقد شكّلت العوائق الموضوعية على مستوى البنى التحتية وطواقم التدريس - من بين عوائق أخرى- تحديا كبيرا، استطعنا تجاوزَه من خلال عملٍ استثنائي تجسد في تشييد حواليْ 3834 فصلا دراسيا واكتتاب حوالي 9155 مدرّسا.

وهنا، أودُّ أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل شركائنا، من أحزابٍ سياسية، وشخصياتٍ وطنية، ومجتمعٍ مدني؛ وكذلك للأسرة التعليمية، من مؤطرين، ومدرّسين، ووكلاء تلاميذ، على ما بذلوه من تضحياتٍ وجهودٍ سمحت لهذا المشروع الإصلاحي الكبير أن يصبح واقعا معيشا، بعد أن كان، طيلة عقودٍ مضت، أملا بعيدا، وحلما عزّ تحقيقُه.

وإنّني لأجدد لكم التزامي بمواصلة هذا المشروع الاستراتيجي، وبالحرص على أن يظل على السكة حتى يصل محطته بنجاح مهما كانت الأثمان، وذلك لما يشكله من ضمانٍ حقيقي للمستقبل الذي نتطلع إليه جميعا. وفي هذا الإطار، ستُعطَى الأولويةُ لكل ما من شأنه وضع المدرّس، ماديا ومعنويا، في ظروف مناسبة تساعده على تأدية رسالته المقدسة.

مواطني الأعزاء؛
إن اهتمامنا بالتعليم هو، في جوهره، اهتمامٌ بالشباب وبدوره الحاسم، الذي لا غنى عنه، في تنمية المجتمعات، وإحداث التغيير الإيجابي فيها.

وأنا على يقين بأنّ أي رؤية تنمويةٍ تسعى لإحداث تحولٍ اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي حقيقي ليس الشباب وسيلتَها الأولى وغايتَها النهائية ستنتهي قطعا بالتعثّر والفشل.

وعلى هذا الأساس، **فإن التحدي الأول، بالنسبة لي، كان ولايزال، هو تلبية طموحات وآمال شبابنا، وتحرير طاقاتهم، وتأهيلهم للمساهمة الفعالة في رسم وبناء معالم موريتانيا التي ينشدونها.**

ولقد حرصنا خلال السنوات الماضية على تحقيق العديد من مطالب الشباب وأولوياته في مختلف المجالات .

فقد عملنا على إصلاح المنظومة التعليمية الوطنية لكي توفر لكل شبابنا فرصا متساوية في تعليم ذي جودة يؤهلهم للاندماج السلس في الحياة العملية وللمشاركة الفعالة في بناء الوطن، إيمانًا منا بأنّ شباباً بلا تعليمٍ شبابٌ ضائع، وضياعُ شباب الأمة ضياعٌ للأمة.

وفي هذا الإطار، يندرج ما تم من بناء وتجهيز المركب الجامعي الجديد الذي يتسع لـ 11 ألف طالب، وتشييد وتجهيز عدة مؤسسات علمية وفنية. كما أُطلقت برامجُ عدة للتكوين والتأهيل والتشغيل.

وعملا على تعزيز حضور الشباب في مركز صنع القرار، تقرّر، بمناسبة الانتخابات التشريعية الأخيرة، استحداثُ لائحةٍ خاصة به لضمان تمثيله في الجمعية الوطنية .

وبالرغم من كل ما تم إنجازه في المرحلة الماضية، فإنني متفهمٌ جدا لما لدى شبابنا من مآخذ وانتظارات.

وإنني لمدركٌ حق الإدراك لما تشكّله البطالة من عبْءٍ ثقيل على الشباب الطامح إلى بناء مستقبله ومستقبل بلده، وما يعنيه القضاء عليها من تمكين له من أداء دوره الريادي، كقوة تغييرٍ اجتماعي، وكفاعلٍ أساسي في تصوّر وتنفيذ السياسات العمومية.
ولذا، قرّرتُ أن يكون الهدف المركزي لكل محاور البرنامج الذي سأتقدم به لنيل ثقتكم هو "ترقية الشباب ومحاربة البطالة". واختصارا، فإن المأمورية المقبلة، بإذن الله، ستكون مأموريةً بالشباب ومن أجل الشباب.

إن اهتمامي بالشباب لا يضاهيه إلا حرصي على تبوإ المرأة الموريتانية – تاج رؤوسنا - المكانةَ المناسبة لكي تلعب الدور المنوط بها - والذي لا غنى عنه- في كل المرافق الإدارية والاقتصادية والسياسية.

مواطني الأعزاء؛
لا يخفى عليكم جميعا أن كل ما نعتزم تنفيذه من إصلاحاتٍ وبرامجَ ومشاريعَ لصالح الشباب والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وغير ها من كبريات القضايا الوطنية لا يمكن تنفيذه على الوجه المطلوب إلا عبر تحقيق شرط جوهري، ألا وهو الاستقرار واستتباب الأمن.

وهو شرطٌ عملنا على تحقيقه ووُفّقنا - بحمد الله- في إحرازه طيلة السنوات الماضية، على الرغم مما يتردد، في المحيطيْن الدولي والإقليمي، من دوي عواصف العنف والإرهاب، والتأزّم السياسي والاجتماعي.

وما ذاك إلا بفضل الله، ثم بمساهمتكم جميعا، وبالتنفيذ الناجع لاستراتيجيتنا الأمنية في مختلف أبعادها، ويقظة قواتنا المسلحة وقوات أمننا، واستعدادهما للتضحية ذباً عن الحوزة الترابية للوطن وسيادته وأمن مواطنيه.

ينضاف إلى تلك العوامل نشاطُ دبلوماسيتنا القائم على مبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والتعاون المتوازن والمثمر؛ وعلى التمسك بقيم السلم، والإخاء بين شعوب العالم؛ لكن من دون مساومةٍ في الوقوف بحزم وقوة مع القضايا العادلة، كالقضية الفلسطينية التي تعدّ بالنسبة لنا - وكما عبرنا عن ذلك على كافة المنابر وأمام الجميع وبصوت عال - مظلوميةَ شعبٍ، وحُرمةَ مقدساتٍ، ونصرةَ أشقاء.

وسنستمر، بحول الله وقوته، في إعطاء الأولوية القصوى لتعزيز استقرارنا وضمان أمننا مهما كلف ذلك من ثمن آخذين بعين الاعتبار كل التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة وما يتطلبه ذلك من جهوزيةٍ دائمة لقواتنا المسلحة وقوات أمننا للردّ بحزمٍ على كل من تسول له نفسه المسّ بأمن مواطنينا أو التجاسر على قدسية حدودنا.

مواطني الأعزاء؛
إذا كانت كل برامج تنمية وتطوير بلدنا تتطلب حتما تكريس الوحدة الوطنية، والأمن والاستقرار والاهتمام بالفئات الهشة، والتركيز على الشباب والنساء والقوى الحية، باعتبار هذه الأمور شروط نجاح لا غني عنها، فإن عدة هذا النجاح ووسيلته الأولى، تتمثل أساسا، في نجاعة خططنا الاقتصادية وفي الاستغلال الأمثل لكل مواردنا.

وعلى هذا الصعيد، وبالرغم من الأزمات التي شهدها العالم وأثّرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي، والأسعار، والتبادلات التجارية، **فقد استطعنا المحافظةَ على التوازنات**

الاقتصادية الكبرى، وسيطرنا على مستوى التضخم، وخلقنا هوامش ميزانوية مكّنت من تمويل البرنامج الاجتماعي الطموح الذي تم تنفيذه طيلة السنوات الخمس الماضية.

كما **تمكنّا، بفضل الله، من تقليص مديونيتنا الخارجية بشكلٍ كبير عبر استراتيجية جمعت بين الجهد المالي والدبلوماسي.**

وستنصب جهودنا في المرحلة القادمة على تنويع اقتصادنا بالتركيز على القطاعات التي يمتلك بلدُنا فيها ميزاتٍ تفضيليةً، خصوصا قطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والمعادن والطاقة.

وفي هذا الإطار، سيتم التركيز بشكل خاص على الزراعة من خلال السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في أهم المحاصيل.

فالواقع الذي عاشه العالم تحت وقع جائحة كورونا، جعل الجميع يدرك أن تحقيق الاستقلال الفعلي منوطٌ بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

ولقد نجحنا، بحمد الله، خلال السنتيْن الأخيرتيْن في إطلاق ديناميكيةٍ ملحوظة مكنت من تغطية حاجتنا بشكل كامل من مادة الأرز، ومن زيادة منتوجنا من الخضروات على نحو معتبر. كما استطعنا إطلاق تجربة واعدة في مجال زراعة القمح سنعمل على تعزيزها وتعميم نتائجها في المرحلة القادمة إن شاء الله.

كما **سنولي بالغَ الأهمية لقطاع المعادن، لمحوريته في التنمية الاقتصادية.** وفي هذا الإطار، سيتم الإسراع في تنفيذ خطة تطوير الشركة الوطنية للصناعة والمناجم الهادفة إلى مضاعفة إنتاجها في أفق 2029 بعدما حققت نتائج مهمة في السنوات الخمس الماضية، حيث انتقل انتاجُها من 11 مليون طن سنة 2018 ليكسر في سنة 2023 حاجز 14 مليون طن لأول مرة في تاريخها. كما ستتواصل الجهود الاستثنائية المبذولة في سبيل تنظيم وتأطير التعدين الأهلي والسعي إلى أن تتمكن كل فئات المجتمع من الاستفادة الآمنة من هذه الثروة وما توفره من آلاف فرص العمل لشبابنا، وما تتيحه من دخل معتبر.

كما سيتم التأسيس لصناعاتٍ وطنية يحل إنتاجها محل وارداتنا الأساسية من بعض المواد وخصوصا تلك التي لا يتطلب تصنيعُها تكنولوجيا معقدة أو رأس مال كبير .ونحن مقتنعون أننا، من خلال هذه الصناعات، سنتمكن من خلق آلاف فرص العمل ومن توفير

مبالغ معتبرة من العملة الصعبة .وسيتم العمل على توفير ما يتطلبه ذلك من شروط ضرورية كالتمويل والتكوين والطاقة والبنى التحتية.

إضافة إلى ذلك كله، **ستشهد قطاعاتُ الصيد والتنمية الحيوانية والطاقة نقلةً كبيرة** عبر تنفيذ سياسات جديدة وبرامج تنفيذية مفصلة اعتمدنا في وضعها على مقدرات بلدنا في هذه المجالات وعلى ما تم استخلاصُه من دروسٍ من المرحلة الماضية.

وإنّ قطاعنا الخاص سيكون هو قطب الرحى والعمود الفقري الذي عليه التعويل في المساهمة على نحو فعال في تنفيذ رؤيتنا الاقتصادية هذه. وعليه، سيتم العمل على دعمه ومواكبته ليلعب الدور المنوط به في أحسن الظروف.

مواطني الأعزاء؛

إنني على يقين أنّ تحقيق كل ما تقدم رهينٌ بتوفر إدارةٍ وطنية نزيهة ذات كفاءة، مزودة بالأدوات والتقنيات الحديثة .

كما أنني أعي جيدا ما تعانيه إدارتنا في الوقت الراهن من نقص في التكوين وانتشار لبعض المسلكيات المنافية لأخلاقيات المهنة.

وفي هذا الإطار، سيتم التركيز في المرحلة القادمة، بإذن الله، على تنفيذ برنامج شامل للتكوين ولعصرنة الإدارة عبر إدخال الرقمنة وتبسيط وتسهيل وتسريع الخدمات الإدارية.

كما سنضرب بيد من حديد ونواجه بكل قوة وصرامة كافة مسلكيات وممارسات الفساد والرشوة والتعدي على المال العام. ومن أجل ذلك ستُتَّخذ، مع بداية المأمورية المقبلة، كلُّ الاجراءات الضرورية لتعبئة كافة الأجهزة الإدارية والرقابية والقضائية من أجل تحقيق هذا الهدف.

مواطني الأعزاء؛
أيتها الموريتانيات؛
أيها الموريتانيون؛

أنا شاكرٌ ثقتَكم، فخورٌ بمواكبتكم، مقدّرٌ لطموحكم، متفهمٌ لاستعجال بعضكم، عاقدٌ العزم على المضي قُدُما معكم، ومعكم جميعا، على نفس الدرب؛ درب العدل والمساواة والأمن والبناء وتحقيق الازدهار والتقدم لهذا الوطن، ولشبابه بشكل خاص.

أدعوكم إذن للالتفاف مرةً أخرى حول المشروع الطموح والخيار الآمن الذي أقدّمه لكم من أجل مستقبلٍ واعد، ومن أجل فتح صفحةٍ جديدة من الأمل والطموح والعمل الجاد لبناء الوطن الذي تستحقونه ونتطلع إليه جميعا؛ وطن المؤسسات القوية، وطن يعتز أبناؤه بالانتماء إليه، ويتشرفون بالدفاع عنه، ويشاركون جميعا في تدبير شؤونه؛ وطن لا يشعر أي منكم فيه أنه غريب أو مستهدف؛ وطن يصون كرامة مواطنيه ويحفظ حرياتهم العامة وهويتهم الإسلامية والحضارية، وتراثَهم الثقافي المتنوع الثري؛ ويهيئ لهم، في العدل والأمن والانصاف، أسبابَ العيش الكريم والمنعة والتقدم والازدهار.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،

"إنْ أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم.

عاشت موريتانيا آمنة ومزدهرة...